



جامعة أحمد دراية - أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

العنوان

أثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إعداد الطالبتين:

- عدو زهراء
- الذهبي فاطمة

نوقشت بتاريخ: 12 جوان 2019

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
العبادي أحمد	أستاذ محاضر - ب	رئيساً
بوشري عبد الغني	أستاذ محاضر - ب	مشرفاً
بوكار عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
أحمد الله أولا وأخيرا على حفظه وتوفيقه في مشواري
والصلاة والسلام
على محمد نبي الخلق أجمعين.
إلى من جعلت منا تاجا ذهبيا يعتلي أولى اولوياتها، ففرحت
لأفراحنا وحملت مأسينا العمر كله
ولم تشكي يوما ثقل أوزارنا.
إلى من حملنا لها من المودة ماتفوق قلوبنا فأبّت النفس إلا
أن تهدي لها ثمرة الجهد وختام العمل
إلى من علمتني أن الحياة تجارب وكل نجاح بجهد
صديق، وما كنت لأحب الدنيا لولاها، إلى من علمتني
أن الحياة صبرا وكل مشقة في الدنيا هي خبرة، فادعوا
الله أن يبارك في عمرها وترضى عنا بدعواتها.
إلى من الجنة تحت قدميها.... أمي.... جزأك الله خيرا.
إلى من كان سندي وعوني في المشقة معلمي ومرشدي
.... أبي الغالي حفظه الله ورعاه.
إلى إخواني: عبد الرحمان وعلي وعبد المالك و
أحمد. إلى أخوتي الذين تقاسمت معهم المحبة: وردة
ومولاتي.
إلى جدتي الحبيبة و الحنونة و زوجة أخي .
إلى كل صديقاتي كل واحدة باسمها وإلى كل من ساعدني في
هذا العمل ولو بكلمة طيبة.
إلى من جمعتني معهم مقاعد الدراسة، إلى كل من علمني
حرفا في مساري الدراسي.
إلى كل من نسيه قلبي ولم ينساه قلبي

فاطمة

إهداء

إلى كل من تجرع المر كي يذيقني العسل وكدح كي أرتاح:
إلى من أحببني فبكت لكل فراق ،وسالت دموعها في كل
لقاء

أمي.

إلى من تحمل كل حرارة شمس كي يفرح بنجاحي وتعب
وشقي لسعادتي

أبي

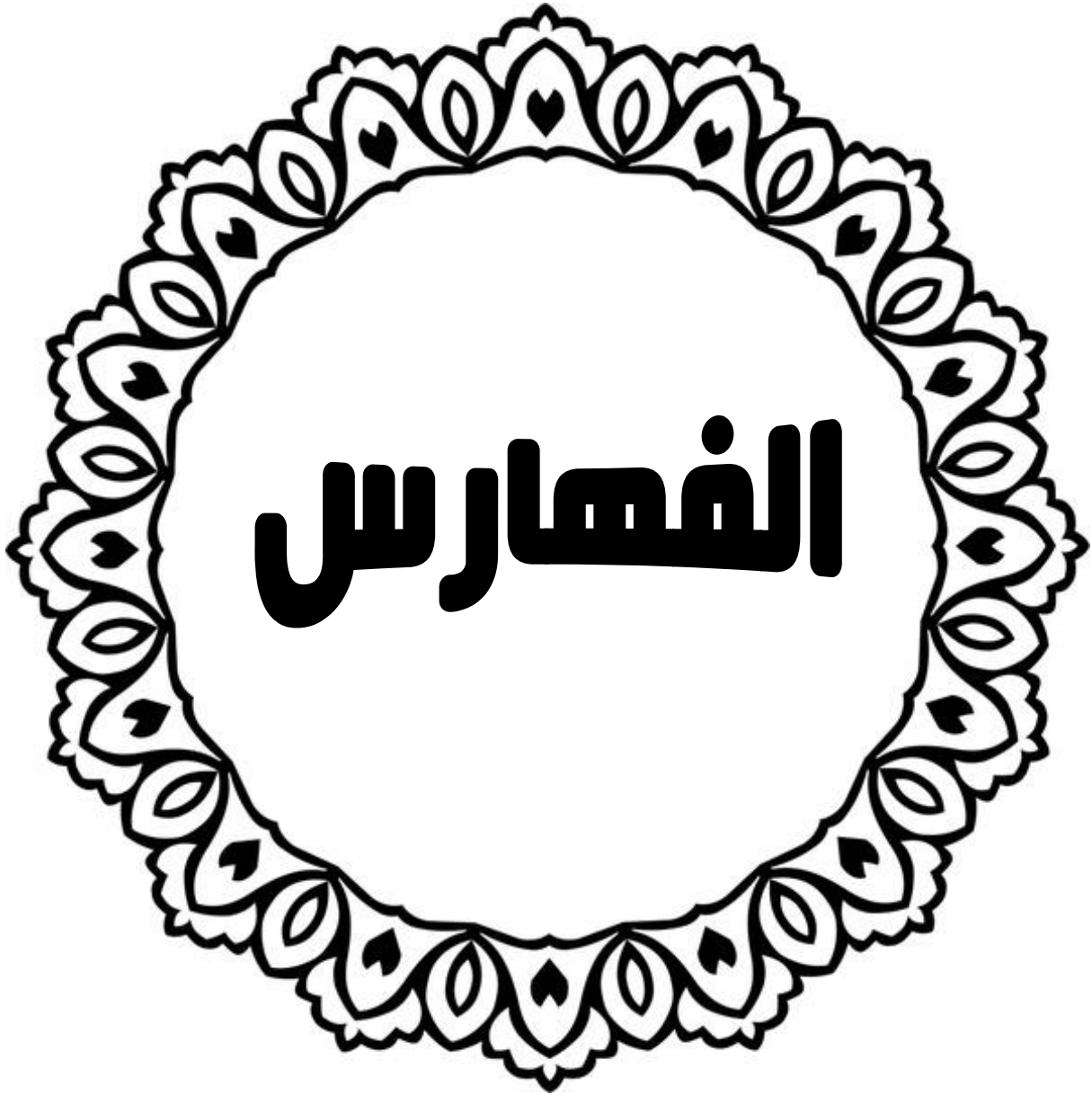
إلى من دفعوني بالكلمة الطيبة وبالصبر و العزيمة والأمل
والتفاؤل **إخوتي**

إلى كل أهلي وزملائي وأصدقائي.

إلى كل من رفع يده لي بالدعاء .

ثمرة أسأل الله تعالى أن تصدق وتذاق

زهراء



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
الإهداء	
الشكر والعرفان	
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: النظريات الأدبية والتطبيقية	
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
07	المطلب الأول: عموميات حول الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي الجبائي
11	المطلب الثاني: العلاقة بين النظامين
13	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
13	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
15	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة
17	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
19	تمهيد الفصل الثاني
20	المبحث الأول: الطريقة والأدوات والمنهج المتبع
20	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية
22	المطلب الثاني: إجراءات تصميم أداة الدراسة
32	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
32	المطلب الأول: عرض النتائج
35	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات
46	خلاصة الفصل الثاني

فهرس المحتويات

	الخاتمة
	قائمة المراجع والمصادر
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

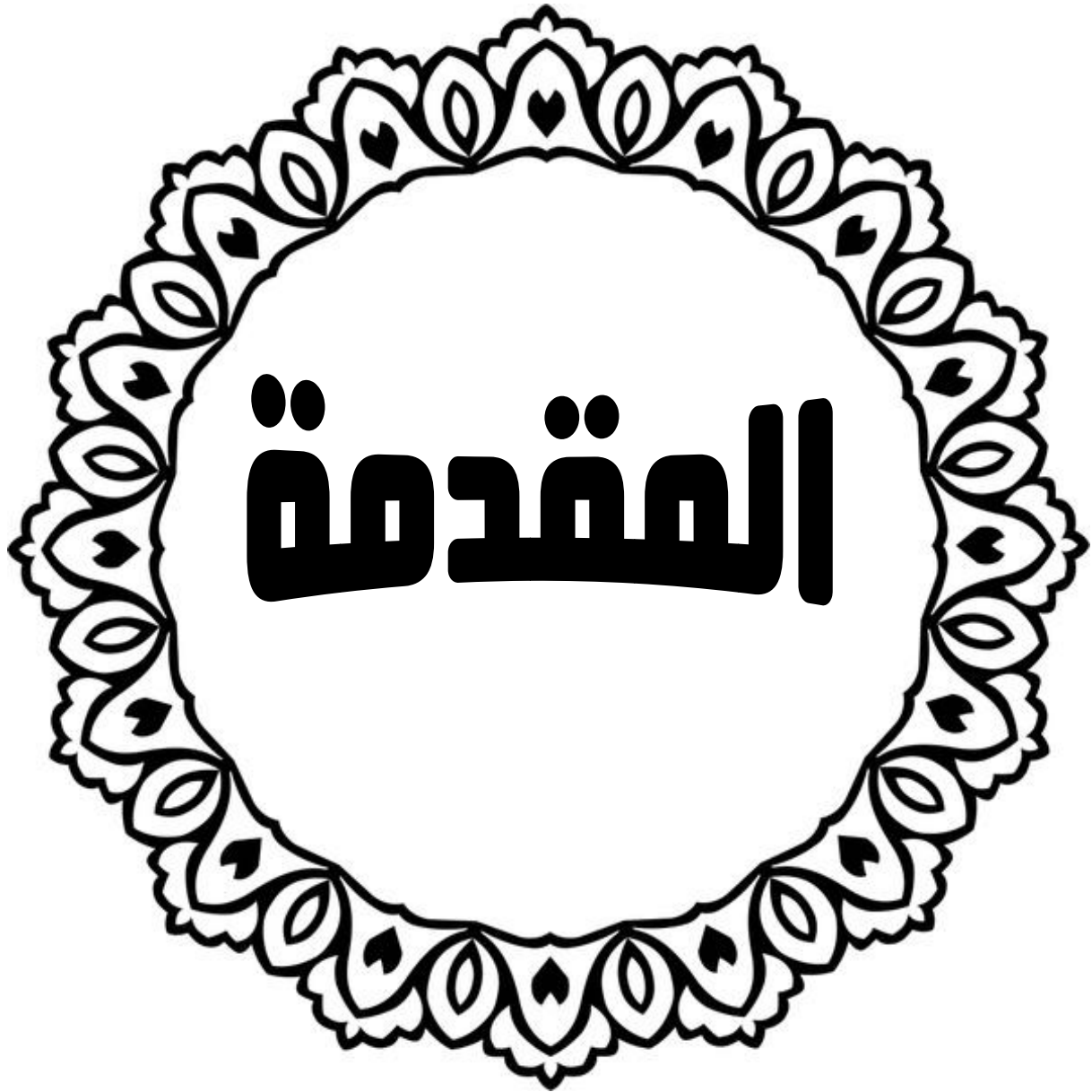
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل متغيرات الدراسة الاستيعابية	21
02	درجات مقياس ليكارت الخماسي	22
03	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول	23
04	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني	24
05	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث	24
06	معامل ثبات وصدق أداة الدراسة	25
07	اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon	26
08	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	27
09	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	28
10	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	29
11	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	30
12	توزيع سلم ليكارت الخماسي	32
13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول	33
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني من الدراسة	34
15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث من الدراسة	35

قائمة الجداول

36	نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس	16
36	نتائج التحليل الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي	17
37	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية	18
37	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة	19
38	نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس	20
38	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي	21
39	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة	22
39	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة	23
40	نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس	24
40	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي	25
40	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة	26
41	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة	27
42	نتائج الارتباط بين المتغيرين	28
43	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع المحاسبي	29
44	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع الجبائي	30

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق	
الملاحق	الرقم
الاستبيان	01
نتائج برنامج spss20	02
قائمة المحكمين	03



توطئة:

تبنى الجزائر للنظام المحاسبي المالي حيز التطبيق مع مطلع سنة 2010م، ما جاء به من تغيرات على المستوى المحاسبي والمالي، في إطار محاولة ربط المؤسسة الجزائرية بمختلف التغيرات الاقتصادية الدولية، فالإصلاح المحاسبي في الجزائر أدى الى عدة تغيرات في النظام المحاسبي والجبائي، نتج عنه بروز مفاهيم وتقنيات عديدة كان لها اثر كبير خاصة في الجانب الجبائي الامر الذي اوجب على الدولة تكثيف جهودها من اجل تكييف النظامين المحاسبي والجبائي من خلال مجموعة من الإجراءات كان لها دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية من جهة وتبسيط عمل النظام الجبائي من جهة اخرى.

وبما أن النظام المحاسبي له علاقة وطيدة مع النظام الجبائي في الجزائر، حيث تربط العمليات الجبائية مع التطبيقات المحاسبية للكيان الاقتصادي، فالنظام المحاسبي المالي الجديد كان له اثر كبير على مجموعة من الأنظمة، فالنظام الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإصلاحات كان عبارة عن نتيجة تطورات مستمرة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري وبالتالي تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له اثر على النظام الجبائي والمحاسبي، مما أدى ذلك لوجود عراقيل في تكييفه.

الإشكالية:

من خلال ما تم عرضه والتمهيد له يمكن لنا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

مامدى تطبيق الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي و النظام الجبائي؟

وتندرج تحت هذا الاشكال مجموعة من الاسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

1-ما هو اثر الاصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي؟

2-ما هو اثر الاصلاح المحاسبي على النظام الجبائي؟

3-ما علاقة النظام المحاسبي بالنظام الجبائي؟

4- ما تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي؟

الفرضيات

وكإجابة على الإشكاليات السابقة نقترح إجابات مسبقة والمتمثلة في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استيعاب مفاهيم النظام المحاسبي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استيعاب مفاهيم النظام المحاسبي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للإصلاح المحاسبي على نظام المحاسبي والجبائي لدى مؤسسات اقتصادية.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال التعرف بالنظام المحاسبي المالي ، وأثاره على النظام المحاسبي والجبائي، وما يمكن أن يفسر عنه بتأثير النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي من إجراءات وقوانين.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف نهجها فيما يلي:

- 1 - توضيح مجالات النظام المحاسبي المالي
- 2 - توضيح العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي والجبائي .
- 3 - لفت الانتباه إلى الدور الذي يمكن ان يلعب به النظام المحاسبي المالي في تفعيل عمل نظام الجبائي والمحاسبي.
- 4 - تغيير النظرة السلبية عن الجباية والتأكد من مدى أهميتها الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع:

الدافع الى اختيارنا لهذا الموضوع ' مبررات موضوعية وذاتية ' حيث تتمثل هذه الأخيرة في حب الاطلاع والميل لهذا النوع من البحوث، اما المبررات الموضوعية فتمثلت في التخصص الذي يفرض هذا من البحوث، زيادة على أهمية الموضوع في الواقع.

حدود الدراسة:

لموضوع بحثنا هذا حدود مكانية كما له حدود زمنية تتمثل في .

الحدود المكانية: ولاية ادرار

يقتصر البحث على بيان وتوضيح اثار الإصلاح المحاسبي الجزائري على النظام المحاسبي والجبائي.

الحدود الزمنية:

تمت معالجة الإشكالية العامة للبحث خلال فترة زمنية قصيرة باعتبار أن عمل النظام الجبائي والمحاسبي استغرق في هذا البحث طوال السنة

المنهج المتبع:

لمعالجة مضمون الإشكالية العامة السابقة للبحث، والإلمام بعناصرها وبالعلاقة التي تربطها ببعضها البعض ، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والمنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي ، وذلك من خلال القيام بدراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات العلمية السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بالنظام المحاسبي المالي من جهة ، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث من جهة أخرى.

تناولنا دراسة تطبيقية لمحاولة إثبات نتائج الدراسة النظرية من الناحية العلمية ،حيث تم الاعتماد على استخراج المعلومات من خلال اعداد وتوزيع استمارة استبيان على مختلف المحاسبين ، الجبائيين، ومحافظي الحسابات، وقمنا بمعالجة مختلف الإجابات المحصل عليها بالبرنامج الإحصائي SPSS20.

تقسيم العمل:

تم تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنماذج المتبعة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.



الفصل الأول

تمهيد:

لجأت العديد من الدول العالم إلى التغيرات والتحويلات الاقتصادية، فالجزائر كغيرها من دول العالم ، فقد شهدت إصلاحات محاسبية جديدة مست طبيعة الممارسات المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يقوم على المعايير الدولية IAS/IFR بدل من النظام السابق الذي كان يعتمد على المقاربة الضريبية.

كما إن النظم الجبائية تنشأ وفقا لمقومات ودعائم اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة وتتطور ، وتتمو دائما وفقا للمحيط الذي تنشأ فيه وتهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع ، وبهذا يمكن الاختلاف بين النظم الجبائية من مجتمع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى ، حسب طبيعتها وخصوصيتها، فأصبح لكل دولة نظام خاص بها على غرار باقي دول العالم أصبح للجزائر نظام خاص بها لا يختلف كثيرا عن بقية الأنظمة.

وفي هذا الإطار نورد في هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والأسس النظرية حول النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي والجبائية، كما قمنا بمراجعة مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة للموضوع .

المبحث الأول: النظريات الأدبية

يعد النظام المحاسبي المالي وليد الإصلاح الذي قامت به الجزائر على مستوى المحاسبة ولم يكن هذا الإصلاح إلا نتيجة لدوافع كانت وراءه ، بغية تقريب الممارسة المحلية مع الممارسة العالمية ل تقادي النقص الذي عان منه المخطط الوطني لمدة طويلة كانت هناك استجابات جديد لتغطية النقائص المتراكمة .

المطلب الأول :عموميات حول الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي والجبائي

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالمخطط الوطني في 29 ابريل 1975، وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل ، من نشأته أن يشد بعض الثغرات والنقائص ، مما اتضح أن هذا النظام لا يواكب الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة التي انبثقت من العولمة المالية والاقتصادية ، والقوائم المالية لا تتوافق مع المقاييس العالمية.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي : عرفت المادة 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007بانه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تطبيقها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."¹

أهداف النظام المحاسبي المالي :

يسعى النظام المحاسبي المالي الى تحقيق جملة من الأهداف من بينها نذكر

*يقترح النظام المحاسبي المالي حولا مناسبة للعمليات بموجب المخطط المحاسبي الوطني.

*تسهل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.²

* إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي.

*الأخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقرب ممارستها المحاسبية من الممارسات

الدولية القائمة التي تدمج معايير الدولية.¹

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، الصادر بتاريخ 15 اذي القعدة 1428 الموافق ل25نوفمبر 2007، المادة 03، ص3.

²سعيداوي محمد اسعد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تخصص محاسبة ، أمحمد بوقرة بومرادس2013-2014، ص20

3- مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- من خلال المادة 04 من القانون 07-11 المتضمن للشروط وكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فإن الأطراف المعنية تلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:
- الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري .
 - التعاونيات.
 - 1 لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير تجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
 - وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.²

الفرع الثاني: مفهوم النظام المحاسبي:

يمكن تعريفه على انه : "الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة التي تتضمن مجموعة مرتبطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المالية المحاسبية ، بالإضافة إلى مستلزمات خدمية و ضرورية أخرى تشكل بمجموعها نظام متكامل ومرتبطة".³

1 المبادئ الرئيسية في أعداد النظام المحاسبي :

إن من الأهداف التي يسعى مصمم النظام المحاسبي لتحقيق قدرة النظام على الوفاء بها، وحتى تكتمل صورة المناخ الذي يعمل في إطار مصمم النظام المحاسبي يجب علينا إن نناقش المبادئ الرئيسة التي تحكم مصمم النظام والتي تتجلى فيما يلي:

- ✓ مبدأ تكامل وترابط عمليات المشروع وأقسامه .
- ✓ مبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة .
- ✓ دور الآلات في تحقيق مبدأ كتابة البيانات .
- ✓ الارتباط بمظاهر أساسية للرقابة الداخلية في النظام المحاسبي .
- ✓ تطبيق معايير المحاسبة الدولية.¹

¹بكتاش فتيحة ، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، (حالة الجزائر)علوم تسير،جامعة الجزائر 2010-2011،ص 157.

²المادة 02-04-05، مرجع سبق ذكره، ص03.

³هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي، الجزء الأول ، دار الثقافة،2001، ص85.

الفرع الثالث: الإطار النظري للنظام الجبائي

1 مفهوم النظام الجبائي هو : " مجموعة محدود من الصور الفنية للضريبة تتلائم مع خصائص البيئة التي تتلاءم في نطاقها ، وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة مجددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مذكرة ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية ".²

كما يمكن تعريفه على انه: "الهيكل المنفرد بملاحمه وطريقة عمله لتحقيق أهداف المجتمع ، وهو الإطار الذي تعمل بداخله مجموع ة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبة."³

كما أن بعض المفكرين الاقتصاديين وعلماء المالية ، يرون أن النظام الجبائي يتراوح بين مفهومين أساسين هما:

المفهوم الضيق : " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلة مختلفة انطلاقا من، تحدي المادة الخاضعة للضريبة، ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها".⁴

المفهوم الواسع : "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها مع وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين ، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبة."⁵

¹ خالد الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية، 2012، ص12.

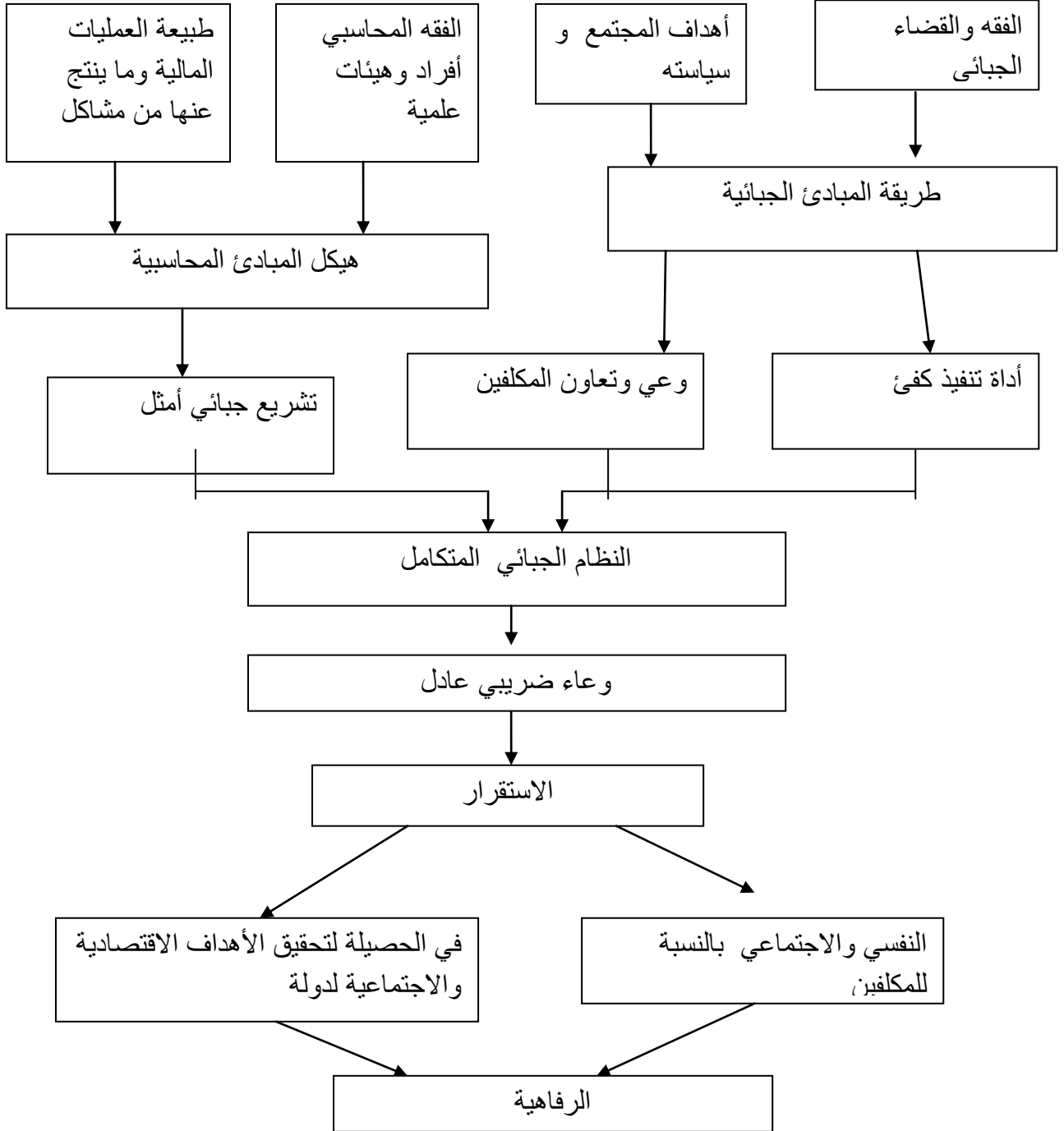
² لهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، سطيف، 2012، ص137.

³ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة في ملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002، ص06.

⁴ يونس احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، 2001، ص19.

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل التحليل المقارن، جامعة الإسكندرية، 2000، ص15.

• هيكل النظام الجبائي الفعال



المصدر: كمال رزيق، بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، ورقة بحثية، جامعة البليدة، 2002، ص 09.

2- دوافع إصلاح النظام الجبائي : لم يكن النظام الجبائي المتبع قبل الإصلاح سنة 1992م ذو فعالية لمواكبة المستجدات والمتغيرات الجديدة الأمر الذي دفع السلطات الاقتصادية في الجزائر إلى القيام بالإصلاح الضريبي من شأنه إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية بعد تراجع الجباية البترولية وهو ما أدى إلى إجراء إصلاحات عميقة على النظام الجبائي الجزائري تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر للمرور إلى اقتصاد السوق.

- هناك العديد من الدوافع التي عجلت بالقيام بالإصلاح الضريبي من أهمها:

- 1- اعتماده على إيرادات جباية البترول : لقد كان يعتمد على إيرادات جبائية بترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة.
- 2- عدم استقرار النظام الضريبي: يتميز النظام الضريبي بكثرة التغيرات التي أدت إلى عدم الاستقرار.
- 3- ضعف التشريع والإدارة الضريبية: يقوم التشريع الضريبي على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغات ضعيفة ومفككة تفسخ المجال لتفسيرات وتأويلات متباينة.
- 4- نظام ضريبي غير متوازن : عدم توازن النظام الجبائي قيمة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية وإهمال الجباية العادية، الأمر الذي يفسر ضعف الإصلاحات السطحية العشوائية التي عرفها النظام.
- 5- ضعف العدالة الضريبية: يتميز النظام الجبائي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية.¹

المطلب الثاني: العلاقة بين النظامين

الفرع الأول: علاقة النظام المحاسبي بالنظام الجبائي

يقوم صناع القرار في أي بلد (دولة) بتحديد قوة العلاقة التي تربط النظامين ، وبالتصفح لطبيعة هذه العلاقة في العديد من الدول، يمكن الوصول إلى تصنيفها ضمن أربع مقاربات وهي:

المقاربة الأولى: العلاقة قوية ومباشرة بحيث يحدد الربح الضريبي في هذه الدول مباشر من الربح المحاسبي، دون إجراء عليه ، أي تعديلات وهي مقارنة قليلة التطبيق بحكم تحفظ السلطات العامة عليها لاعتبارات متعلقة بخصم الغرامات الجبائية، ومن أمثلة هذه الدول ألمانيا .

¹كمال رزيق، سمي عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، الشلف، 2008، ص325.

المقاربة الثانية: العلاقة قوية وغير مباشرة تفرض هذه المقاربة إعداد الحسابات السنوية وفقا للمعايير المحاسبية والتزامات المحاسبة الجبائية، ما يعني بالنتيجة عدم إمكانية المؤسسات القيام بتسجيلات محاسبية، لا تتوافق مع المحاسبة الجبائية ومن أمثلة هذه الدول روسيا وسلوفانيا...¹.

المقاربة الثالثة: تضم النوع الأول والثاني أي علاقة وسطية بحيث يحدد الربح الضريبي فيها بالرجوع إلى الربح المحاسبي باستثناء ما لم تكن قواعد محاسبية مطبقة، ومن أمثلة ذلك الجزائر ، فرنسا و لكسمبورغ.

المقاربة الرابعة: لا علاقة بين النظامين بحيث تحدد النتيجة المحاسبية لوحدها ويتم تحديد النتيجة الجبائية بطريقة أخرى أي على المؤسسات تطبيق القواعد الجبائية دون الرجوع إلى النتائج المحاسبية في هذا الفصل نظرا لأن الواقع يفرض علاقة ولو غير مباشرة نسبية.²

الفرع الثاني: إمكانية الفصل بين المحاسبة والجبائية:

يمكن الفصل بين المحاسبة والجبائية من الناحية التشريعية، إذا ترتبط بعض القوانين الضريبية بالقواعد المحاسبية، فمثلا في الجزائر كما هو الحال أيضا في فرنسا فان على القانون الجبائي الجزائري احترام المفاهيم المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي ترتكب دون قصد اوجهل بالقواعد المحاسبية على عكس القرارات التفسيرية التي تتطلب معالجات شبه محاسبية ومن ثمة تطبيق القواعد المحاسبية على عكس القرارات التفسيرية التي تتطلب معالجات شبه محاسبية، ومن ثمة تطبيق القواعد الجبائية لتحديد الدين الضريبي للمؤسسة تجاه المؤسسات الحكومية هذه العلاقة المرتبطة والمتداخلة والمتكاملة، توضح حاليا عدم إمكانية على الاخرى، بالرغم من اختلاف أهدافها.

إذن المحاسبة تسعى إلى تحقيق متطلبات الشفافية لمستعملي المعلومات المالية، في حين أن الجبائية تسعى لخدمة المؤسسات الحكومية من خلال تحديد الربح الخاضع لضريبة.³

¹ براق محمد، بوسعين تسعينين، تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكيف النظام الجبائي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي، جامعة سعد دحلب البلدة الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص 3،4.

² علاقة المحاسبة الجبائية قطعية ام..... استمرار وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى وطني بجامعة مستغانم تحت عنوان "النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، ص، 3،4.

³ ملتقى وطني بجامعة مستغانم، مرجع سبق ذكره، ص4.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

إن موضوع آثار الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي، لم يحظى بالعديد من الدراسات، حيث نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على النظام الجبائي .

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات السابقة بالعربية

1 - دراسة مؤيد جميل محمد ميالة (ماجستير 2006)

قام الباحث بمعالجة إشكالية: "مامدى تأثير هذا النظام على الدول وتأثيرها ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التي تسعى تلك الدول لتحقيقها في ظل التغيرات"؟ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تم التوصل إلى نتائج من أهمها انه لا يوجد نظام ضريبي مثالي متكامل يكون صالح لكل زمان ومكان، ولكن هناك مبادئ ومعايير أساسية يمكن الاسترشاد بها.¹

2 - دراسة بكطاش فتيحة (دكتوراه 2010-2011)

قامت الباحثة بمعالجة إشكالية : "هل تستدعي عن العولمة توحيداً للمعايير المحاسبية الدولية، والى أمدى الجزائر معنية بذلك ؟" من خلال دراستها لحالة الجزائر الفترة الممتدة لسنة 2010-2011، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في الجزائر في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها.

كما تمت معالجة مجموعة من النتائج من بينها، تطبيق المعايير الدولية المحاسبية والتقارير المالية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري للمبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية، تعتبر حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عبر مختلف البلدان، السبب الرئيسي في الضغوطات الدولية لتبني مجموعة واحدة عبر مختلف البلدان، السبب الرئيسي في الضغوطات الدولية لتبني مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية.²

¹ مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير بفلسطين 2006.

² بكطاش فتيحة، داووق توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، مذكرة دكتوراه بجامعة الجزائر ثلاث، 2010-2011.

3 - دراسة كتوش عاشور (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا)

قام الباحث بمعالجة إشكالية هل تتوفر الجزائر على المتطلبات الضرورية التي تجعلها مستعدة لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد بنظام عمره 33 سنة متغلغل في جذور الاقتصادية أو التربوية (البيداغوجية) كالمعاهدات والجامعات؟

تهدف الدراسة إلى أن للنظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، في حين هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، على غرار المخطط الوطني الذي كان يستجيب لمتطلبات إدارية وجباية الاقتصاد المخطط.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها تبني الجزائر لهذا النظام لأنه يمكنها من تأهيل المؤسسات ونظام التسيير فيها بشكل جيدا على أن يكون الاقتصاد الجزائري وقطاع المؤسسات على استعداد لتطبيق هذا النظام¹.

4 - دراسة سعيداني محمد السعيد (ماجستير 2013-2014)

قام الباحث بمعالجة إشكالية حول: "ما مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هذا المجال؟".

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها النظام الجديد على بيئة هاته المؤسسة، كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل نظام معلومات محاسبي وبلقالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

تم التوصل عن طريق الاستبيان إلى تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

5 - دراسة جوحادور رضا، حمدي جلييلة أيمن (ملتقى 2013)

قام البحث بمعالجة إشكالية: "آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه؟"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة القائمة بين النظام الجبائي والمحاسبي في الجزائر خلال توضيح الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية إضافة إلى عرض آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري والجهود المبذولة لتكيفه.

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IASS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد باعتماده بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة ولا يضع ضمن أولويات الاعتبارات الجبائية كما في السابق أحدث هذا نوعاً من الاختلاف بين مفاهيم و أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وقواعد النظام المالي ولهذا قامت الدولة الجزائرية ببذل العديد من الجهود ، كما تضمن قانون المالية التكميلي 2009، قانون المالية لسنة 2010 مجموعة من النصوص القانونية التي تعتبر خير دليل على حرص الدولة الجزائرية على إزالة مختلف العقبات.¹

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة

ركزت الدراسة الأولى (لمؤيد جميل محمد مبالغة) على إبراز طبيعة علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سعياً للوصول إلى العديد من القواعد والأسس العلمية العامة التي يمكن الاسترشاد بها من أجل تصميم نظام ضريبي يتلاءم مع المجتمع المطبق فيه ، كما إن الدراسة الثانية (بكطاش فتيحة) تطرقت إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية في الجزائر بالانتقال إلى اقتصاد السوق وزيادة المنافسة وحاجة المؤسسات إلى أدوات محاسبية فعالة لتصبح قادرة على منافسة النظام المحاسبي الموحد وخطوات تطبيقه، بينما الدراسة الرابعة (سعيداني محمد السعيد) تقوم على استقراء وتشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليله وتقويم مدى استجابته للتطوير والتحديث في هذا المجال والدراسة الخامسة (جاوحدو رضا) تناولت إبراز العلاقة ما بين الجباية والمحاسبة وكذلك آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري.

2- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

بعدما تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة يأتي الدور على مقارنة تلك الدراسات والدراسة التي سنقوم بها من حيث :

1 - **من حيث المتغيرات:** لقد اشتركت معظم الدراسات في الهدف الذي تسعى إليه ، فبعض الدراسات ركزت على احد المتغيرين محل الدراسة ، وهو النظام المحاسبي المالي وربطه بمتغيرات أخرى ، وبعضها الآخر ركز على المتغير الثاني وعلاقته بالمتغير الثالث أي آثار تطبيق النظام الجبائي ، في حين تركز الدراسة الحالية على ربط المتغيرات الثلاثة مع بعضهم (الإصلاح المحاسبي الجزائري ، النظام المحاسبي ، النظام الجبائي) ومحاولة إيجاد العلاقة بينهم.

2 - **من حيث العلاقة :** نجد أن كل الدراسات اتجهت من الشق الجبائي إلى الشق المحاسبي بخلاف دراستنا فهي تتجه من الشق المحاسبي إلى الشق الجبائي .

¹ جوادور رضا، حمدي جلييلة ايمان، 2013، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر، جامعة الوادي.

3 - من حيث طريقة المعالجة : سيتم معالجة دراستنا هذه بطريقة دراسة تحليلية تبرز مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي و الجبائي، وذلك من خلال استعراض تحليلي من خلال دراسة مختلف متغيرات الدراسة، والتي تعبر عن التطورات الحاصلة في النظام المحاسبي والجبائي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

إن موضوع أثار الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي، لم يحظى بالعديد من الدراسات، حيث نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على النظام الجبائي .

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات السابقة بالعربية

6 - دراسة مؤيد جميل محمد ميالة (ماجستير 2006)

قام الباحث بمعالجة إشكالية: "مامدى تأثير هذا النظام على الدول وتأثيرها ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التي تسعى تلك الدول لتحقيقها في ظل التغيرات"؟ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تم التوصل إلى نتائج من أهمها انه لا يوجد نظام ضريبي مثالي متكامل يكون صالح لكل زمان ومكان، ولكن هناك مبادئ ومعايير أساسية يمكن الاسترشاد بها.¹

7 - دراسة بكطاش فتيحة (دكتوراه 2010-2011)

قامت الباحثة بمعالجة إشكالية : "هل تستدعي عن العولمة توحيداً للمعايير المحاسبية الدولية، وإلى أمدى الجزائر معنية بذلك ؟" من خلال دراستها لحالة الجزائر الفترة الممتدة لسنة 2010-2011، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في الجزائر في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها.

كما تمت معالجة مجموعة من النتائج من بينها، تطبيق المعايير الدولية المحاسبية والتقارير المالية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءاً كبيراً منها فيما يتعلق بالإطار التصوري المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية، تعتبر حركة رؤوس الأموال

¹ مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير بفلسطين 2006.

والاستثمارات عبر مختلف البلدان، السبب الرئيسي في الضغوطات الدولية لتبني مجموعة واحدة عبر مختلف البلدان، السبب الرئيسي في الضغوطات الدولية لتبني مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية.¹

8 - دراسة كتوش عاشور (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا)

قام الباحث بمعالجة إشكالية هل تتوفر الجزائر على المتطلبات الضرورية التي تجعلها مستعدة لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد بنظام عمره 33 سنة متغلغل في جذور الاقتصاد أو التريوية (البيداغوجية) كالمعاهدات والجامعات؟

تهدف الدراسة إلى أن للنظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، في حين هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، على غرار المخطط الوطني الذي كان يستجيب لمتطلبات إدارية وجباية الاقتصاد المخطط.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها تبني الجزائر لهذا النظام لأنه يمكنها من تأهيل المؤسسات ونظام التسيير فيها بشكل جيدا على أن يكون الاقتصاد الجزائري وقطاع المؤسسات على استعداد لتطبيق هذا النظام.²

9 - دراسة سعيداني محمد السعيد (ماجستير 2013-2014)

قام الباحث بمعالجة إشكالية حول: "ما مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هذا المجال؟".

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها النظام الجديد على بيئة هاته المؤسسة، كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل نظام معلومات محاسبي وبلتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

تم التوصل عن طريق الاستبيان إلى تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

10 - دراسة جوحادور رضا، حمدي جلييلة أيمن (ملتقى 2013)

قام البحث بمعالجة إشكالية: "آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه؟"

¹ بكطاش فتيحة، داووق توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، مذكرة دكتوراه بجامعة الجزائر ثلاث، 2010-2011.
² كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IASS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة القائمة بين النظام الجبائي والمحاسبي في الجزائر خلال توضيح الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية إضافة إلى عرض آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري والجهود المبذولة لتكيفه.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد باعتماده بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة ولا يضع ضمن أولويات الاعتبارات الجبائية كما في السابق أحدث هذا نوعاً من الاختلاف بين مفاهيم و أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وقواعد النظام المالي ولهذا قامت الدولة الجزائرية ببذل العديد من الجهود ، كما تضمن قانون المالية التكميلي 2009، قانون المالية لسنة 2010 مجموعة من النصوص القانونية التي تعتبر خير دليل على حرص الدولة الجزائرية على إزالة مختلف العقبات.¹

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة

ركزت الدراسة الأولى (لمؤيد جميل محمد ميلة) على إبراز طبيعة علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سعياً للوصول إلى العديد من القواعد والأسس العلمية العامة التي يمكن الاسترشاد بها من أجل تصميم نظام ضريبي يتلاءم مع المجتمع المطبق فيه ، كما إن الدراسة الثانية (بكطاش فتيحة) تطرقت إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية في الجزائر بالانتقال إلى اقتصاد السوق وزيادة المنافسة وحاجة المؤسسات إلى أدوات محاسبية فعالة لتصبح قادرة على منافسة النظام المحاسبي الموحد وخطوات تطبيقه، بينما الدراسة الرابعة (سعيداني محمد السعيد) تقوم على استقراء وتشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليله وتقويم مدى استجابته للتطوير والتحديث في هذا المجال والدراسة الخامسة (جاوحدو رضا) تناولت إبراز العلاقة ما بين الجبائية والمحاسبة وكذلك آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري.

2- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

بعدما تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة يأتي الدور على مقارنة تلك الدراسات والدراسة التي سنقوم بها من حيث :

3 - **من حيث المتغيرات:** لقد اشتركت معظم الدراسات في الهدف الذي تسعى إليه ، فبعض الدراسات ركزت على احد المتغيرين محل الدراسة ، وهو النظام المحاسبي المالي وربطه بمتغيرات أخرى ، وبعضها الآخر ركز على المتغير الثاني وعلاقته بالمتغير الثالث أي آثار تطبيق النظام الجبائي ، في حين تركز

¹ جوادور رضا، حمدي جلييلة ايمان، 2013، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر، جامعة الوادي.

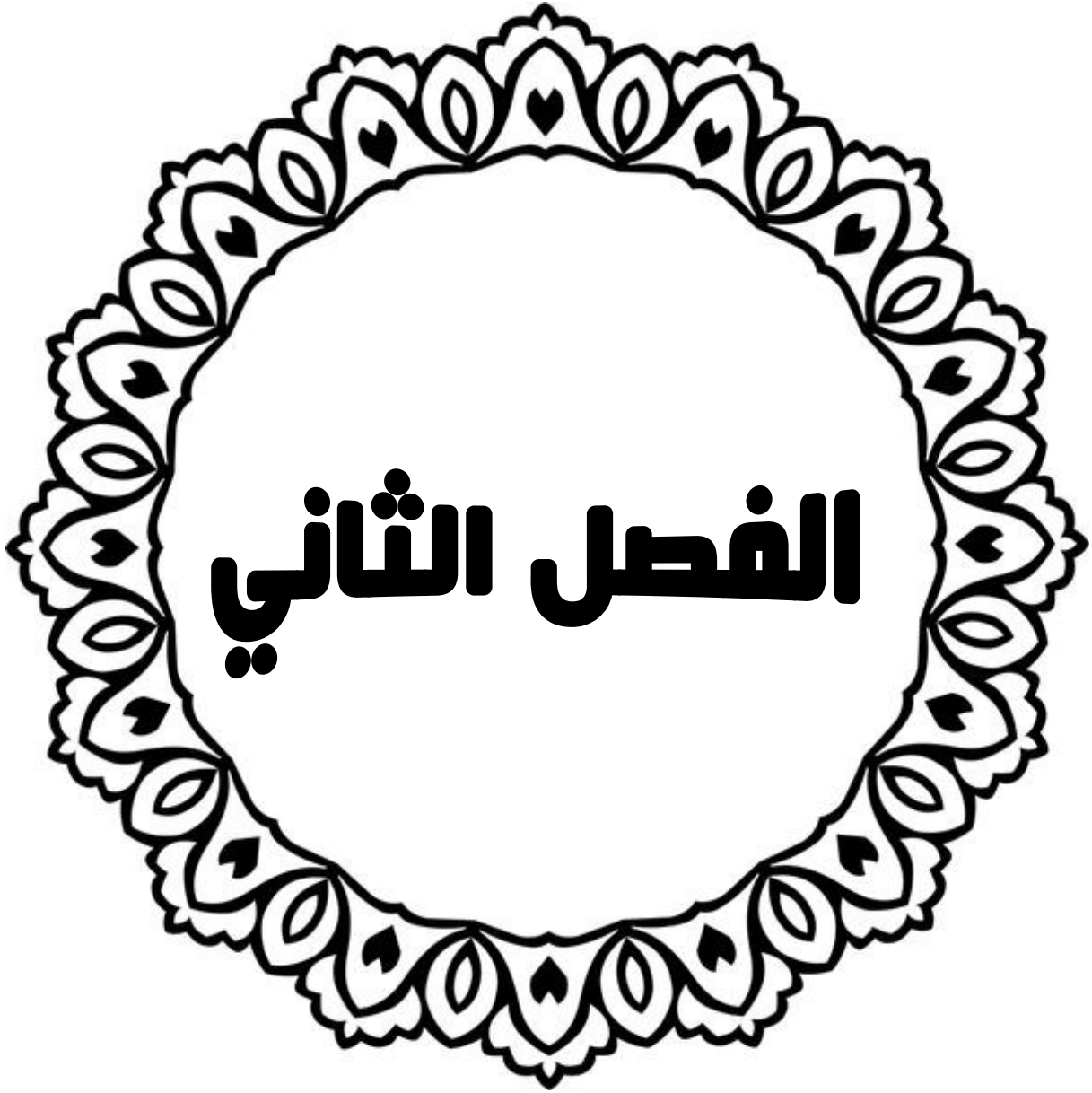
الدارسة الحالية على ربط المتغيرات الثلاثة مع بعضهم (الإصلاح المحاسبي الجزائري ، النظام المحاسبي ، النظام الجبائي) ومحاولة إيجاد العلاقة بينهم.

4 - من حيث العلاقة : نجد أن كل الدراسات اتجهت من الشق الجبائي إلى الشق المحاسبي بخلاف دراستنا فهي تتجه من الشق المحاسبي إلى الشق الجبائي .

3 - من حيث طريقة المعالجة : سيتم معالجة دراستنا هذه بطريقة دراسة تحليلية تبرز مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي و الجبائي، وذلك من خلال استعراض تحليلي من خلال دراسة مختلف متغيرات الدراسة، والتي تعبر عن التطورات الحاصلة في النظام المحاسبي والجبائي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

خلاصة الفصل:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية حيث يتطرق إلى متطلبات تطبيق وتفعيل هذا النظام باعتباره بوابة المحاسبة في الجزائر على محاسبة عصرية أكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية الدولية، فتطبيق هذا النظام كان له تأثير على النظام المحاسبي من خلال قيامه بتحديد التشكيلة والهيكلية المرتبطة بالقوائم المالية، وكذلك بالنظام الجبائي قصد مواكبة للمستجدات والتغيرات الجديدة، الأمر الذي دفع السلطات الاقتصادية إلى إجراء إصلاحات لهذا النظام تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر للمورد اقتصاد السوق، وبلخلاف الأنظمة بين الدول و انفراد النظام الجبائي الجزائري على غيره بمجموعة من التشريعات والسياسات التي تخص الدولة ، وبجكم ارتباط الجانب المحاسبي بالجانب الجبائي في الجزائر فان تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له اثر كبير على الجانبين والتي سيتم تناولها في الفصل الموالي من الناحية التطبيقية.



الفصل الثاني

تمهيد:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية، والكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول الإصلاح والتي تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي)، وذلك بغية التوصل إلى أهم النتائج ومجموعة التوصيات المقترحة.

وسنتناول في هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: منهج الدراسة وأدواتها

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

خلاصة الفصل.

المبحث الأول: منهج الدراسة و أدواتها

تعتمد هذه الدراسة على تحليل اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي وتوضيح أهم المؤشرات من وجهة نظر افراد العينة، من اجل التأكد من إمكانية الحصول على نتائج وتحليل علمية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

الفرع الأول: أداة جمع البيانات

- 1 المصادر الثانوية: لقد اعتمدنا في معالجة الإطار النظري إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.
- 2 المصادر الأولية: نظرا لعدم كفاية المصادر الثانوية في تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات فقد تم اللجوء إلى المصادر الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث وقد صمم خصيصا لهذا الغرض، حيث تم اختيار أسلوب الاستبيان لجمع البيانات اللازمة وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (Stastical Pakage for social Sience SPSS) أي المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث تم استخدام SPSS20 في الدراسة، وهذا بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لآراء العينة بالإجابة على محاور الاستبيان، وكذلك الخصائص والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهذا للوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموثوقية.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أفراد مؤهلين من مدققين ومحاسبين وخبراء محاسبين للقيام بأعمال المحاسبة والجباية وهم الذين يمارسون بشكل مباشر وغير مباشر والذين بلغ عددهم 50 استبيان، وقدمت توزيع الاستبيانات على كافة أفراد المجتمع، ونظرا لمحدودية الدراسة قمنا بتوزيع الاستبيانات بشكل شخصي وكانت الاستبيانات المسترجعة 46 استبيان.

- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- الحدود المكانية: اهتمت هذه الدراسة بأثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في عينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية ادرار.
- الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة منذ بداية شهر مارس 2019 إلى غاية شهر ابريل من نفس السنة.

الفرع الثالث: إعداد الاستبيان

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، لما يتميز به من سرعة في الوقت، حيث كانت الأسئلة بشكل مغلق أي على المجيب أن يضع رمزا على الإجابة التي يختارها، وقد تم طباعته على أوراق عادية متضمنا 17 سؤالا مصاغا باللغة العربية.

المطلب الثاني: إجراءات تصميم أداة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم تصميم استبيان بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة، كما كانت هناك معلومات متعلقة بالصفات الشخصية لأفراد العينة وحددت عبارات الاستبيان كما يلي:

الجدول(01): يمثل متغيرات الدراسة الاستبائية

الأسئلة	العبارات
04	البيانات الشخصية
06	اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي
06	اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي
05	اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي الجبائي

الجزء الأول: يتمثل في البيانات الشخصية وتشمل(الجنس- المؤهل العلمي - مستوى الخبرة المهنية - المستوى الوظيفي).

الجزء الثاني: ويشتمل على متغيرات الدراسة الأساسية التي من خلالها يتم الاستطلاع حول محاور الدراسة الرئيسية موزعة على ثلاث محاور رئيسية هي :

المحور الأول: أثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي ويتضمن هذا المحور على (06) عبارات يطلب من الأفراد المهنيين في الدراسة للإجابة عليها لمعرفة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي.

المحور الثاني : أثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي يحتوي هذا المحور من الاستبيان على (06) عبارات يطلب من أفراد العينة للإجابة عليها لمعرفة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي.

المحور الثالث: تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي يتكون هذا المحور من الاستبيان على (05) عبارات قد يطلب من أفراد الدراسة الإجابة عليها لمعرفة تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي.

حيث كانت إجابات الاستبيان وفق مقياس لكارث الخماسي للأبعاد (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) حيث يمثل القياس من 1 إلى 5 نقطة للقياس والجدول التالي يبين درجات القياس:

الجدول(02): درجات مقياس ليكارت الخماسي الموافقة لكل إجابة:

الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة

حللت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (spss20) و استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

الإحصاء الوصفي: وذلك لغرض وصف إجابات أفراد العينة عند فقرات الاستمارة باستخدام:

الوسط الحسابي: كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبيان.

الانحراف المعياري: كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ثانيا: أساليب إحصائية تتمثل في اختبار الارتباط لاختبار قوة الارتباط بين المتغيرات.

الفرع الثاني: اختبارات قابلية الاستبيان للدراسة

1-الصدق (validity):

يقصد بصدق أداة الدراسة، أن نقيس عبارات الاستبيان لما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري (محاظ حسابات,جبائي,محاسب)، وصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

1-1 صدق الظاهري (face validity):

يقصد بصدق المحكمين ويقوم على فكرة مدى مناسبة عبارات الاستبيان لما يقيس، ولمن يطبق عليهم ومدى علاقته بالاستبيان ككل، ومن هذا المنطلق عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، لاخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله، والتحقق من مدى ملائمة وسلامة ودقة الصياغة اللغوية، والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين، تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة ليصبح عدد فقرات الاستبيان مكون من (06) عبارات لكل محور.

1-2 صدق الاتساق الداخلي (Intenal consistency):

يعتبر صدق الاتساق الداخلي احد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون (pearson correlation) بين الدرجة الكلية للجزء ودرجة كل فقرة من فقرات الاستبيان، واجري التحقق من صدق الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية مكونة من (46) استمارة.

2- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة

من اجل التعرف على مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارات، وذلك لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول(03): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول.

رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.599**
2	0.802**
3	0.701**
4	0.779**
5	0.721**
6	0.750**
**دالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.05)	

المصدر: من إعداد الطالبتين استناد لمخرجات spss20

يبين الجدول رقم (02-03) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الأول (اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي) حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بان معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وهي قيم موجبة تتراوح بين 0.599 و 0,802 في حدها الأعلى للعبارة رقم (2) وهي صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (04): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.870**	1
0.811**	2
0.561**	3
0.250**	4
0.687**	5
0.552**	6
**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)	

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات spss 20

يبين الجدول رقم (02-04) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثاني (اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي) حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بان معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وهي قيم موجبة تتراوح بين 0,250 و 0,870 في حدها الأعلى للعبارة رقم (1) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني.

الجدول رقم(05): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث

معامل الارتباط	رقم العبارة
0,445**	1
0,562**	2
0,574**	3
0,605**	4
0,574**	5
** دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05)	

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات spss20

يبين الجدول رقم (02-05) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثالث (تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجباي) حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بان معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وهي قيم موجبة تتراوح بين 0,445 و 0,605 في حدها الأعلى للعبارة رقم (4) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث.

الفرع الثالث: الثبات أداة الدراسة

أولاً: معامل ألفا كرونباخ

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويمثل معامل كرونباخ ألفا احد معاملات قياس ثبات وصدق البيانات، وقيمه تتراوح بين 0 و 1، وزيادة قيمة معامل كرونباخ ألفا تعني زيادة مصداقية البيانات¹. وللتأكد من ثبات الأداة استخرجنا معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق (وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات) و كانت النتائج موضحة كما يلي في الجدول التالي:

جدول (06): تحديد معامل ثبات وصدق أداة الدراسة

محاو الدراسة	عدد العبارات	الثبات	الصدق
3	17	0,796	0,892

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات spss20

¹وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، ص38

من الجدول رقم (06) نلاحظ بان معامل ثبات الدراسة ألفا كرونباخ هو (0,796) ومعامل الصدق يمثل (0,892) وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة، ومنه فان أداة القياس (الاستمارة) صادقة في قياس ما وضعت لأجله وثابتة بدرجة كبيرة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي وفروقات استجابات افراد الدراسة باستخدام اختبار كولمغوروف-سمير نوف (Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon)

من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي، حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك، ويعرف بأسماء مختلفة منها التوزيع الجرسى لكونه يشبه الجرس، وبدون ذلك الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العملية¹

نهدف من خلال هذا الاختبار معرفة أي من التوزيعات الاحتمالية التي تتبعها توزيع بيانات الدراسة ونقصد بذلك التوزيع الطبيعي من خلال الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية: تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية في حالة الحصول على مستوى دلالة معنوية اكبر من المستوى الدلالة المعنوية (0,05).

الجدول(07): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

Variable	Tl	البيانات
N	44	حجم العينة
Moyenne Paramètres normaux a,,b	2.63	متوسط البيانات
Ecart-type	0.967	الانحراف المعياري
absolue Différences les	0.168	اكبر فرق بين البيانات ودالة التوزيع

¹ فهمي محمد شامل، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم، والتطبيقات باستخدام برنامج، المملكة العربية السعودية، 2005،

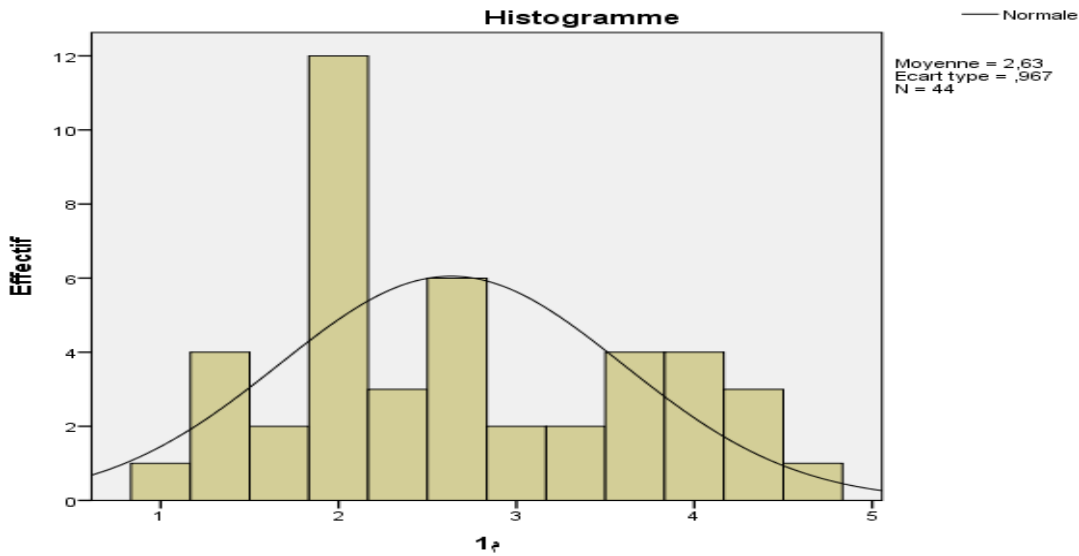
plus extrêmes		الاحتمالية
Positive	0.168	
Négative	-0.088	
Z de Kolmogorov-Smirnov	1.115	قيمة اختبار جودة المطابقة
Signification asymptotique (bilatérale)	0.166	مستوى دلالة الاختبار

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات spss20

يبين الجدول السابق أن قيمة مستوى دلالة الاختبار (0,166) بالنسبة لمتغيرات المحور الأول، وجميعها أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0,05)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وهذا مثال لتوزع البيانات طبيعيا بالنسبة للمحور الأول كما يلي:

شكل رقم(01): التوزيع الطبيعي للمحور الأول من الدراسة



البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط (2,63) وانحراف معياري (0,967) بالنسبة للمحور الأول.

الفرع الرابع: تحليل البيانات الشخصية

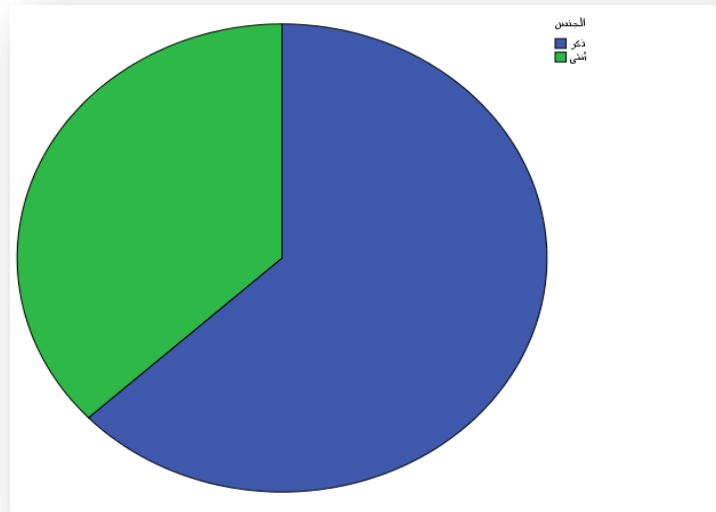
أولاً: بالنسبة لمتغير الجنس

جدول (08): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

النسب المئوية	التكرارات	الجنس
63%	29	ذكر
37%	17	أنثى
100%	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب برنامج SPSS

تتكون العينة من 46 فرداً، منهم 29 ذكور و 17 إناث حيث يوضح الجدول أعلاه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث، في حين بلغت نسبة الذكور (63%) و قدرة نسبة الإناث (37%)، مما يدل أن عدد الذكور هو الغالب على العينة. الشكل البياني رقم (02): نسبة توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات SPSS20

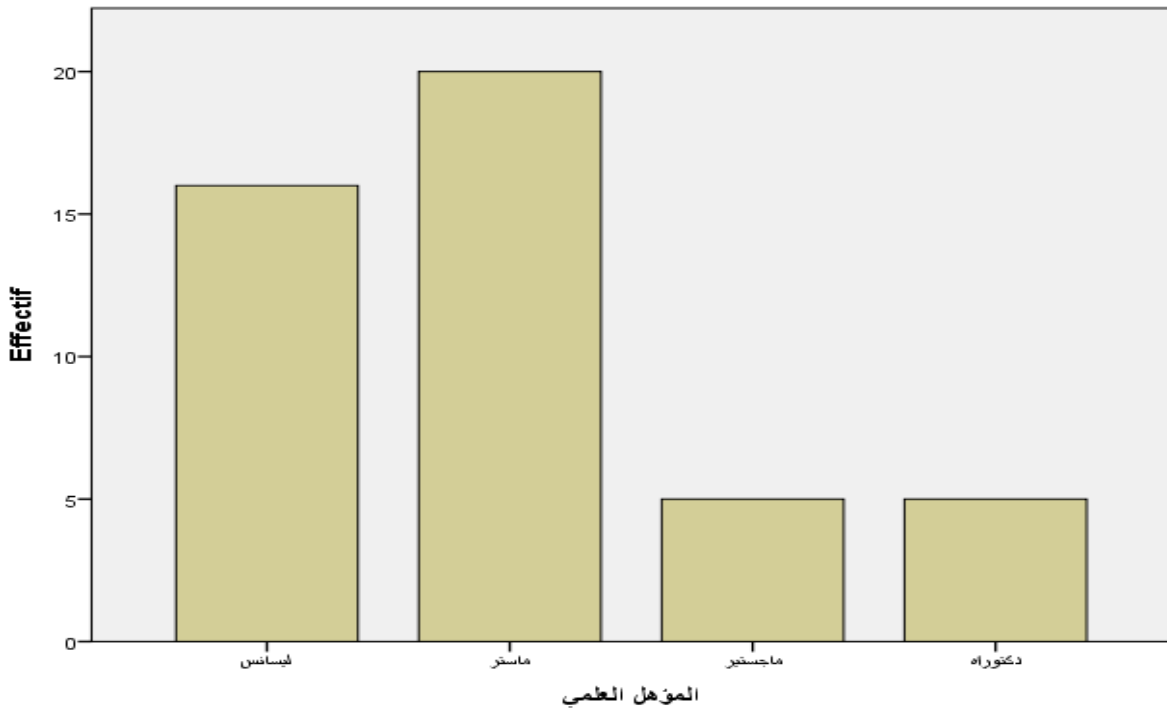
ثانيا: بالنسبة للمؤهل العلمي

يبين الجدول رقم(09) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي وهذا على النحو التالي:

النسبة المئوية	التكرار	
%34,8	16	لسانس
%43,5	20	ماستر
%10,9	5	ماجستير
%10,9	5	دكتوراه
%100	46	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب spss20

نلاحظ من الجدول(09) أن معظم العينة من فئة طلبة الماستر بنسبة (43,8%) أي ما يعادل 20 فردا، تليها فئة طلبة لسانس بنسبة (34,8%) أي ما يعادل 16 فردا، وفئة الدكتوراه بنسبة (10,9%) ما يعادل 5 أفراد، وأخيرا فئة الماجستير بنسبة (10,9%) أي ما يعادل 5 أفراد، حيث يعكس هذا التوزيع رغبة الطالب في حصر عينة الدراسة على فئة الجامعيين الحاصلين على شهادة الماستر والتي يمكن الاعتماد عليها في هذا النوع من البحوث، وجعلهم قادرين على الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان. الشكل البياني رقم(03): نسبة توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

ثالثا: بالنسبة للخبرة المهنية

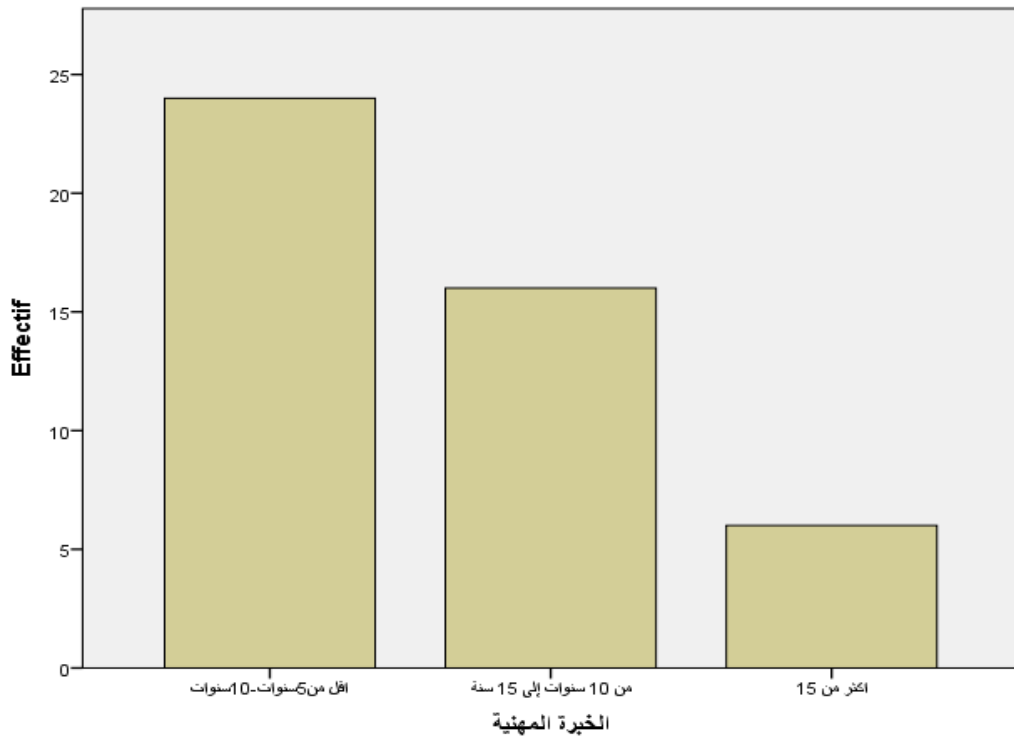
يمثل الجدول رقم (10) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية وهذا على النحو التالي:

النسب المئوية%	التكرار	سنوات الخبرة
52,2%	24	اقل من 5 سنوات الى 10 سنوات
34,8%	16	15-10 سنة
13%	06	15 سنة فأكثر
100%	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات spss20

يبين الجدول رقم (10) أن نسبة 52,2% من عينة الدراسة خبرتهم اقل من 5 سنوات إلى 10 سنوات، ثم تليها النسبة 34,8% للفئة الذين خبرتهم ما بين 10-15 سنة، وأخيرا ما نسبته 13% خبرتهم تجاوزت 15 سنة، أي أن غالبية المستجوبين خبرتهم اقل من 5 سنوات إلى 10 سنوات وهذا دليل على نقص الكفاءة والخبرة المهنية.

شكل رقم (04): توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss 20

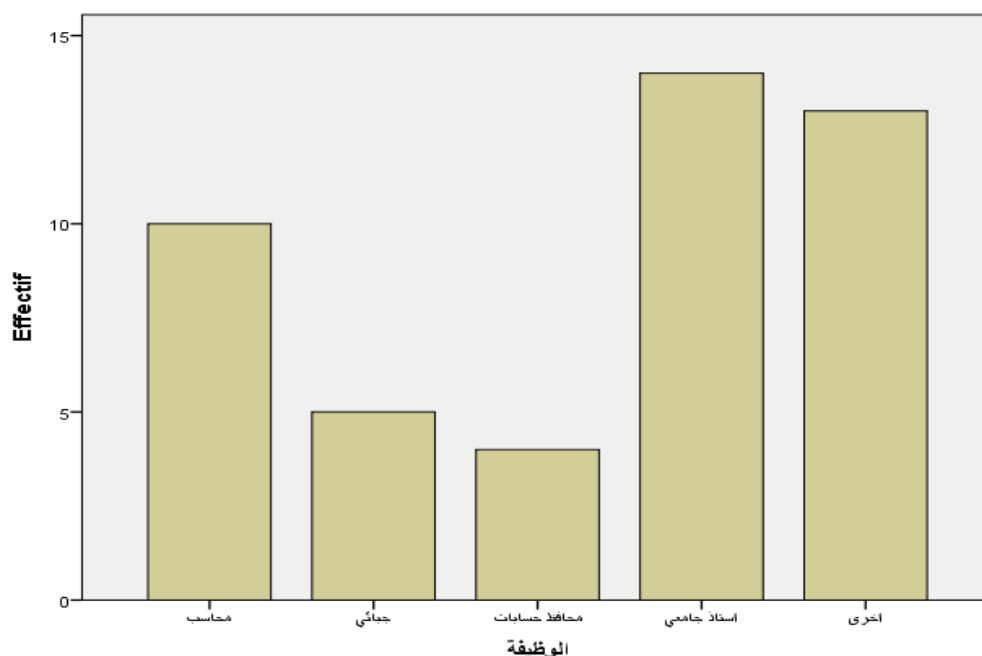
رابعاً: بالنسبة للوظيفة

يمثل الجدول (11) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسب المئوية%
محاسب	10	21,7%
جبائي	05	10,9%
محافظ حسابات	04	8,7%
أستاذ جامعي	14	30,4%
أخرى	13	28,3%
المجموع	46	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً لمخرجات spss20

يبين الجدول (11) أن فئة أستاذ جامعي يمثلون أعلى نسبة بـ (30,8%)، يليهم فئة الأفراد الذين يشغلون منصب وظيفة أخرى بنسبة (28,3%)، يليهم محاسب بنسبة (21,7%)، ثم جبائي بنسبة (10,9%)، وأخيراً محافظ الحسابات بنسبة (8,7%).
الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

نتناول في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة حول اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والنظام الجبائي.

واعتمد في تفسير النتائج على الحدود الحقيقية للأرقام حيث استخدم مقياس ليك ارت الخماسي في الإجابة على فقرات الاستبيان، وبما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1) ثم نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً هي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 حيث تمثل 4 عدد المسافات، و 5 تمثل عدد الاختيارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع حسب الجدول.

جدول رقم(12): توزيع سلم ليكارت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

متوسط وانحراف محاور الدراسة

1 بالنسبة للمحور الأول من الدراسة: اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي

جدول رقم(13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول من الدراسة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
يهدف النظام المحاسبي إلى حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية	2.57	1.328	غير موافق	5
تعد قواعد النظام المحاسبي المالي الجديد المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	2.78	1.172	محايد	1

3	محايد	1.440	2.72	تتحقق فعالية النظام المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، بتناسب التقارير المالية مع معايير المحاسبة الدولية
4	محايد	1.289	2.63	يتميز النظام المحاسبي المالي بالسرعة في انجاز العمليات المحاسبية لتوصيلها للمستفيدين منها في الوقت المناسب
2	غير موافق	1.433	2.76	تسجل وتبويب العمليات المالية للمؤسسة المالية وفقا للاجراءات التي يتبعها المحاسب
6	محايد	1.307	2.56	المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد صالحة لاتخاذ القرار بدون تغيير.
	محايد	0.967	2.63	المجموع العام

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يتضح من الجدول رقم(13) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول الذي يتمحور حول اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي هو 2.63 و انحراف معياري 0.967، مما يدل على وجود تباين متوسط بين آراء افراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت في مجموعها على مقياس محايد، حيث أظهرت نتائج المحور الأول والمتعلق بأثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي، أن هناك حياد من قبل أغلبية المستجوبين.

2 بالنسبة للمحور الثاني من الدراسة: اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي

الجدول رقم(14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني من الدراسة

الرتبة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
6	غير موافق	1.472	2.52	الضريبة على الدخل الإجمالي ضمن مكونات النظام الجبائي الجزائري
5	محايد	1.356	2.63	يسعى النظام الجبائي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية

3	محايد	1.377	3.28	إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية
2	موافق	1.169	3.48	عرف النظام المحاسبي مجموعة من الإصلاحات كان للنظام الجبائي نصيبا كافيا منها
4	محايد	1.166	3.13	يسعى النظام الجبائي إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد
1	موافق	1.167	3.72	النظام الجبائي مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع
	محايد	0.815	3.13	المجموع العام

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمخرجات 20 spss

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام ل فقرات المحور الثاني والذي يتمحور حول اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي هو 3.13 وانحراف معياري 0.815، مما يدل على وجود تباين متوسط بين آراء افراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت في مجموعها على مقياس محايد، حيث تشير نتائج المحور الثاني على حياد غالبية افراد العينة، وعليه يمكن القول أن اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي هو بدرجة متوسطة (حسب آراء افراد العينة).

3 بالنسبة للمحور الثالث من الدراسة: تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والنظام الجبائي

الجدول رقم(15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث من الدراسة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
يعتبر النظام الجبائي جزء من النظام المحاسبي المالي	3.65	1.303	محايد	5
ضرورة تحديث النظام الجبائي الجزائري بما يتلاءم مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد	4.04	0.988	موفق	2
أن النظام المحاسبي المالي له علاقة وطيدة مع النظام الجبائي في الجزائر بحيث ترتبط مختلف العمليات	4.02	0.830	موافق	3

				الجبائية مع التطبيقات المحاسبية للكيان الاقتصادي
4	موافق	1.134	3.78	ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة والنظام الجبائي
1	موافق	1.060	4.17	يتوافق نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على جملة من الإصلاحات التي يجب أن تتم بالموازاة على المنظومة التشريعية والجبائي
	موافق	0.581	3.93	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثالث والذي يتمحور حول تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي هو 3.93 و انحراف معياري 0.581، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء افراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث تشير نتائج المحور الثالث على رضا غالبية افراد العينة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية على انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استيعاب مفاهيم الإصلاح المحاسبي ولاختبار فرضيات الدراسة قمنا بإجراء تحليل (One-Sample Test) بالنسبة للجنس والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة Sig	النتيجة
اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي	ذكر	29	-1.04057	1.75163	-0.593	0.557	لا توجد دلالة إحصائية
	أنثى	17	-1.04057	1.75367			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة (-0.593)، وكذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.557) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0) بمعنى: لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي من وجهة نظر الأفراد المستجوبين.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وتنص على انه لا توجد فروق لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة للمؤهل العلمي

الجدول رقم (17): نتائج التحليل الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	24.297	20	1.215	1.821	0.078	لا توجد فروق
خارج المجموعات	16.681	25	0.665			
المجموع	40.978	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (1.821) ومستوى الدلالة (0.078) وهو يزيد عن (0.05)، أي انه هذه النتائج تشير إلى انه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة لمتغير الخبرة

الجدول رقم(18): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	12.228	20	0.611	1.425	0.199	لا توجد فروق
خارج المجموعات	10.729	25	0.429			
المجموع	22.957	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (1.425) ومستوى الدلالة (0.199) وهو يزيد عن (0.05)، أي انه هذه النتائج تشير إلى انه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة.

4- اختبار الفرضية الرابعة: تنص هذه الفرضية على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة لمتغير الوظيفة

الجدول رقم(19): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	52.180	20	2.609	1.209	0.323	لا توجد فروق
خارج المجموعات	53.929	25	2.157			
المجموع	106.109	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (1.209) ومستوى الدلالة (0.323) وهو يزيد عن (0.05)، أي انه هذه النتائج تشير إلى انه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استيعاب مفاهيم النظام المحاسبي.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة للجنس

الجدول رقم (20): نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس

النتيجة	قيمة Sig	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	الجنس	المتغير
لا توجد دلالة إحصائية	0.902	0.124	1.51050	0.19270	29	ذكر	اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي
			1.55716	0.19270	17	انثى	

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة (0.124)، وكذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.902) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0) بمعنى: لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي من وجهة نظر الأفراد المستجوبين.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (21): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

النتيجة	sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	0.448	1.040	0.934	16	14.945	بين المجموعات
			0.898	29	26.033	خارج المجموعات
			-	45	40.978	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (1.040) ومستوى الدلالة (0.448) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة حول أثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة لمتغير الخبرة

الجدول رقم(22): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	6.240	16	0.390	1.677	0.793	لا توجد فروق
خارج المجموعات	16.717	29	0.576			
المجموع	22.957	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (1.677) ومستوى الدلالة (0.793) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة.

1- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم(23): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	29.642	16	1.853	0.703	0.769	لا توجد فروق
خارج المجموعات	76.467	29	2.637			
المجموع	106.109	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (0.703) ومستوى الدلالة (0.769) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استيعاب مفاهيم النظام الجبائي.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وتنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة للجنس

الجدول رقم (24): نتائج تحليل One-Sample Test بالنسبة لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة Sig	النتيجة
ثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي	ذكر	29	0.98377	0.88547	1.043	0.306	لا توجد دلالة إحصائية
	أنثى	17	0.98377	0.94307			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة (1.043)، وكذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.306) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0) بمعنى: لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي من وجهة نظر الأفراد المستجوبين.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: : تنص هذه الفرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (0.05) بالنسبة للمؤهل العلمي

الجدول رقم(25): نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	النتيجة
بين المجموعات	8.062	11	0.733	0.757	0.678	لا توجد فروق
خارج المجموعات	32.917	34	0.968			
المجموع	40.978	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (0.757) ومستوى الدلالة (0.678) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة حول تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي و الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية(0.05) بالنسبة لمتغير الخبرة

الجدول رقم(26): نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	sig	النتيجة
بين المجموعات	5.123	11	0.466	0.888	0.561	لا توجد فروق
خارج المجموعات	17.833	34	0.525			
المجموع	22.957	45	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (0.888) ومستوى الدلالة (0.561) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة حول تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة.

4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية(0.05) بالنسبة لمتغير الوظيفة

الجدول رقم(27): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الوظيفة.

النتيجة	sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
لا توجد فروق	0.010	2.819	4.601	11	50.609	بين المجموعات
			1.632	34	55.500	خارج المجموعات
			-	45	106.109	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (2.819) ومستوى الدلالة (0.010) وهو يزيد عن (0.05)، أي أنه هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية بين آراء العينة حول تأثير الإصلاح المحاسبي على المحاسبي و النظام الجبائي وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة.

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وتنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي، عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول (28): نتائج الارتباط بين الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي والنظام الجبائي.

المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول	
-0.658	0.658**	1	Pearson correlation
0.278	0.000	-	Sig
46	46	46	N
0.282	1	0.658**	Pearson correlation
0.058	-	0.000	Sig
46	46	46	N
1	0.282	-0.163	Pearson correlation
-	0.058	0.278	Sig
46	46	46	N

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

نلاحظ من الجدول أعلاه نلاحظ العلاقة بين المحاور طردية وذات دلالة إحصائية عالية ويلاحظ من الجدول أن المحورين الأول والثاني هما الأقوى ارتباطا، أما المحورين الأول والثالث فهما الأقل ارتباطا.

2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية وذلك لمعرفة العلاقة بين الإصلاح المحاسبي كمتغير مستقل، والنظام المحاسبي والجبائي كمتغير تابع، حيث تعد العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (SIG)، أقل من مستوى 0.05، والعكس صحيح مما يعني أن علاقة التأثير ليست ذات دلالة إحصائية.

والتي تنص على انه على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي.

الجدول رقم (29): يمثل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "الإصلاح المحاسبي" والمتغير التابع "النظام المحاسبي".

الإصلاح المحاسبي						المتغيرات	
اختبار F		اختبار T		معامل	معامل	معامل	معامل
SIG	قيمة F	SIG	قيمة T	التحديد R2	الارتباط R	الانحدار B	الثبات
0.000	33.507	0.000	5.789	0.419	0.765	1.533	0.658

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه إلى انه يمكن إن نمثل العلاقة بين الإصلاح المحاسبي والنظام

المحاسبي في المعادلة الآتية: $SC=0.658+1.533RC$

حيث أن: $(SC)=$ النظام المحاسبي. $RC=$ الإصلاح المحاسبي.

انطلاقاً من المعادلة السابقة يتبين وجود علاقة تأثير موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي - خلال فترة الدراسة - فقد بلغ معامل الانحدار (1.533)، وهذا يعني أن الإصلاح المحاسبي لوحده يساهم بنسبة (53%)، في تحسين وتطوير المعارف المكتسبة للأفراد المستخدمين للنظام المالي المحاسبي، وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، أو أقل، وهذا ما أوضحه اختبار t حيث بلغت قيمة t المحسوبة (5.789)، أما القيمة (0.658) فتمثل مساهمة الإصلاح المحاسبي.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد R^2 فقد بلغت (0.419)، وهذا يعني أن 41% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع -النظام المحاسبي- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى عمليات الإصلاح المحاسبي، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو (53%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

أن نموذج معادلة الانحدار يعد مقبولاً إحصائياً (معنوياً)، لان قيمة اختبار f المحسوبة والتي بلغت (33.507)، هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، أو أقل وبدرجة ثقة (95%)، أو أكثر.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على انه (لايوجد اثر ذو دلالة معنوية للإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية(0.05)، ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص على انه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية(0.05).
الجدول رقم (30): يمثل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "الإصلاح المحاسبي" والمتغير التابع "النظام الجبائي".

الإصلاح المحاسبي						المتغيرات	
اختبار F		اختبار T		معامل	معامل	معامل	معامل
SIG	قيمة F	SIG	قيمة T	التحديد R2	الارتباط R	الانحدار B	الثبات
0.000	1.206	0.278	0.000	0.419	0.005	-0.320	0.163

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مخرجات spss20

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه إلى انه يمكن أن نمثل العلاقة بين الإصلاح المحاسبي والنظام الجبائي في المعادلة الآتية:

$$RC22.187 + 163AIS = 0.$$

حيث أن: (AIS) = النظام الجبائي. RC = الإصلاح المحاسبي.

انطلاقاً من المعادلة السابقة يتبين وجود علاقة تأثير موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي - خلال فترة الدراسة - فقد بلغ معامل الانحدار (22.187)، وهذا يعني أن الإصلاح المحاسبي لوحده يساهم بنسبة (18%)، في تحسين وتطوير المعارف المكتسبة للأفراد المستخدمين للنظام المالي المحاسبي، وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، أو أقل، وهذا ما أوضحه اختبار t حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-1.098)، أما القيمة (0.163) فتمثل مساهمة الإصلاح الجبائي.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد R2 فقد بلغت (0.005)، وهذا يعني أن 0.05% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع -النظام الجبائي- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى عمليات الإصلاح المحاسبي، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو (0.05%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

أن نموذج معادلة الانحدار يعد مقبولاً إحصائياً (معنوياً)، لان قيمة اختبار f المحسوبة والتي بلغت (1.206)، هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، أو اقل وبدرجة ثقة (95%)، أو أكثر.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على انه (لايوجد اثر ذو دلالة معنوية للإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص على انه:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية(0.05).

خلاصة الفصل:

هدفت الدراسة الميدانية إلى دراسة وتحليل اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي، فنلاحظ مما سبق أن الدراسة ممثلة في استمارة استبيان شملت عينة المجتمع حسب تخصصهم الوظيفي وعلى اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم فالإصلاح المحاسبي له تأثير على النظام المحاسبي والجبائي حسب آراء غالبية المستجوبين.

ويفسر ذلك من خلال تحليل بيانات الاستبيان الموزعة على مستوى مجتمع الدراسة، ويتضح من خلال دراسة فرضيات الدراسة التي تنص على انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية مع وجود علاقة اثر بينهما.



الخاتمة:

لقد فرضت التغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية خاصة في العشرية الأخيرة من نهاية القرن العشرين إلى يومنا هذا عدة ضغوطات، جعلت الجزائر تقدم على تبني إطار محاسبي ودولي يتميز بشفافية أكثر في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وخدمة مستعملي القوائم المالية بصفة عامة، فأثر هذا على النظام المحاسبي والجبائي، فهذا الأخير يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعتها وخصوصيتها فأصبح لكل دولة نظام جبائي خاص بها، فالجزائر نظام خاص بها لا يختلف كثيرا عن بقية الأنظمة .

كما عرف النظام المحاسبي مجموعة من الإصلاحات كان للنظام الجبائي نصيب كافي منها، وهذه الأخيرة عبارة عن نتيجة تطورات مستمرة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري .

تم تبين في هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالإصلاح المحاسبي ومفاهيم وأهداف خاصة بالنظام المحاسبي والجبائي، وأيضا مجالات تطبيق النظام المحاسبي واهم الدوافع الخاصة به.

فعند معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في هاته الفصلين، وبالإضافة إلى الاعتماد على نتائج نظام SPSS20 توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة، مع مجموعة من الاقتراحات وذلك من اجل الإجابة على الإشكالية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا التي تناولت اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي تم التوصل إلى النتائج التالية

*هناك العديد من نقاط التعارض، والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، لذلك يجب العمل على ازلتها لتفادي المشكلات المترتبة عنها.

*من خلال الجهود المبذولة وجملة الحلول المقترحة والتي من الممكن إن تقلل من اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، يلاحظ أن الدولة تعمل على تكثيف وملائمة قواعد وقوانين النظام الجبائي الجزائري وفقا للمفاهيم الجديدة، من اجل تحقيق النتائج المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي .

*تم اثبات الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي، بوجود فروقات مؤقتة بين الأحداث المحاسبية وأثارها الجبائية المستقبلية.

*أظهرت نتائج اختبار فرضيات تحليل التباين لمتغيرات الدراسة الى عدم وجود فروق جوهرية حول آراء العينة حول الإصلاح المحاسبي للنظام المحاسبي والجبائي وهذا ما أظهرته مختلف الفرضيات.

*يهدف الإصلاح المحاسبي إلى تطوير النظام المحاسبي وفقا للمعايير الدولية

التوصيات:

*تفعيل النظام الجبائي بشكل فعال في المؤسسات الاقتصادية .

*تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الكبيرة لأن لها علاقة بأنظمة العولمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

*تأهيل قطاع المؤسسات وأنظمة التسيير لتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي .

*ضرورة تكييف النظام الجبائي مع مختلف التحديات التي جاء بها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

*ضرورة إخضاع النظام المحاسبي المالي للمراقبة من اجل مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية.

*الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل تقليل آثاره الجبائية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ضرورة توفير الممتلكات الضرورية لتكييف وملائمة البيئة الجبائية مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.



قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- خالد الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية، 2012. - فهي محمد شامل، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج spss20، المملكة العربية السعودية 2005.

- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2002
- وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية.

- يونس احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، 2001

- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العملية في قياس المحاسبة الجزاء الأول، دار الثقافة، 2001.

الرسائل و الأطروحات:

- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

- سعيداوي محمد اسعد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسط الجزائرية، تخصص محاسبة، أحمد بوقره بومرداس، 2013-2014.

- مؤيد جميل مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، بفلسطين 2006.

- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IASS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف.

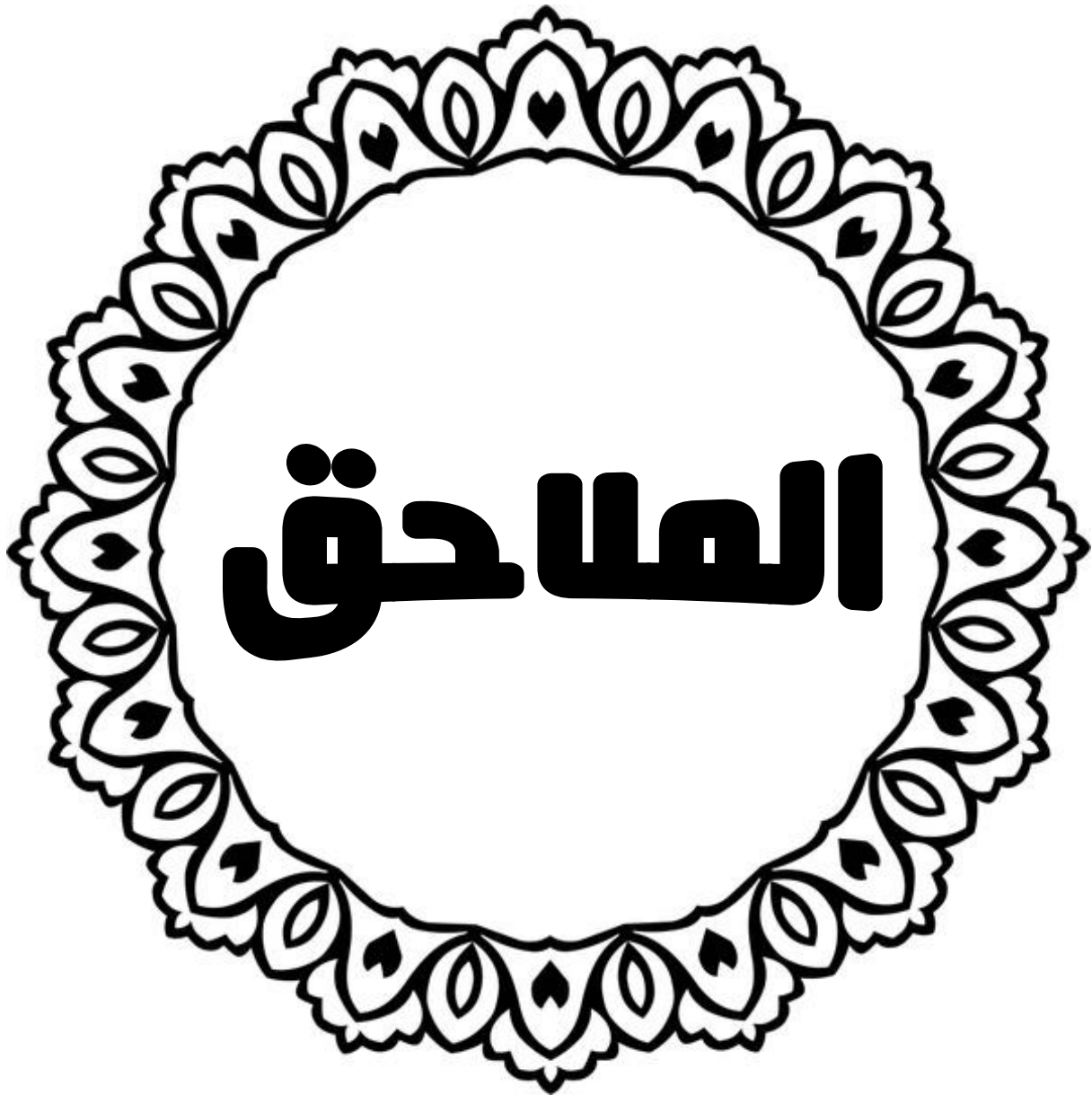
- جوحادو رضا، حمدي جلييلة ايمان،، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكيفه، 2013.

المجلات:

- براق محمد بوسبعين تسعدين، تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكيف النظام الجبائي، ملتقى الوطني الأول بجامعة مستغانم تحت عنوان النظام المحاسبي المالي الجزائري وعلاقته بالمعايير الدولية .IAS/IFRS
- كمال رزيق سمير عمور، تقييم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد5، الشلف، 2008
- لهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، سطيف، 2012 .

الجرائد:

- جريدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، الصادر بتاريخ15 ذو القعدة1428 الموافق ل25 نوفمبر2007.



قائمة المحكمين

الرقم	أسماء الأساتذة
01	الدكتور: بوشرى عبد الغني
02	الأستاذ: بن سويس حمزة
03	الأستاذ: بن زيدي عبد اللطيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي يشكل أداة ميدانية لدراسة بعنوان:

اثر الإصلاح المحاسبي الجزائري على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسة الاقتصادية .

الاستبيان المرفق هو جزء من بحث نقوم به للحصول على شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، بجامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر.

يهدف البحث إلى دراسة أهمية الإصلاح المحاسبي المالي في تحسين النظام الجبائي والمحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لان النظام المحاسبي المالي الجديد، أداة مهمة في سيرورة نشاط المؤسسة .

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبيان بكل دقة وموضوعية، ونتعهد لكم إن تحاط كل المعلومات التي تم الإدلاء بها بالسرية التامة وإنها لم تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ونشكر لكم حسن تعاونكم ولكم فائق التقدير والاحترام.

يرجى وضع علامة x أمام اختيارك:

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر أنثى

المؤهل العلمي: لسانس ماجستير ماستر دكتوراه

الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات -10 10-15 15 فأكثر

الوظيفة: محاسب جبائي محافظ حسابات أستاذ جامعي أخرى

المحور الأول: أثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي.						
الرقم	العبارة	لأوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	يهدف النظام المحاسبي إلى حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية					
02	تعد قواعد النظام المحاسبي المالي الجديد المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة					
03	تتحقق فعالية النظام المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، بتناسب التقارير المالية مع معايير المحاسبة الدولية					
04	يتميز النظام المحاسبي المالي بالسرعة في انجاز العمليات المحاسبية لتوصيلها للمستفيدين منها في الوقت المناسب					
05	تسجل وتيوب العمليات المالية للمؤسسة المالية وفقا للإجراءات التي يتبعها المحاسب					
06	المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد صالحة لاتخاذ القرار بدون تغيير.					

المحور الثاني: اثر الإصلاح المحاسبي على النظام الجبائي						
الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
01	الضريبة على الدخل الإجمالي ضمن مكونات النظام الجبائي الجزائري					
02	يسعى النظام الجبائي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية					
03	إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية					
04	عرف النظام المحاسبي مجموعة من الإصلاحات كان للنظام الجبائي نصيبا كافيا منها					
05	يسعى النظام الجبائي إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد					
06	النظام الجبائي مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع					

المحور الثالث: تأثير الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي						
الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
01	يعتبر النظام الجبائي جزء من النظام المحاسبي المالي					
02	ضرورة تحديث النظام الجبائي الجزائري بما يتلاءم مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد					
03	أن النظام المحاسبي المالي له علاقة وطيدة مع النظام الجبائي في الجزائر بحيث ترتبط مختلف العمليات الجبائية مع التطبيقات المحاسبية للكيان الاقتصادي					
04	ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة والنظام الجبائي					
05	يتوافق نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على جملة من الإصلاحات التي يجب أن تتم بالموازاة على المنظومة التشريعية والجبائية					

أثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

The impact of the accounting reform on the accounting and fiscal system in the Algerian economic institutions

Par : addou zahra dahabi fatima

Director : bouhra abdelghani

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر الإصلاح المحاسبي على النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية، بعد انتقال الجزائر من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم هذا الأخير على تقريب الممارسات المحاسبية، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة حيث قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي تماشياً مع المتغيرات الدولية الحاصلة، وهذا ما اعتمده من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يستمد مبادئه وفلسفته من المعايير المحاسبية الدولية، وكون ممارسات النظام الجبائي والمحاسبي يشكل دوراً كبيراً وفعالاً في المؤسسات وذلك من خلال أدائها، فإن الانتقال من المخطط المحاسبي السابق إلى النظام المحاسبي المالي الجديد سوف تتجم عنه حتماً صعوبات وآثار يتعرض لها النظام المحاسبي والجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

وعليه تهدف الدراسة إلى القيام بتوزيع استبيان والقيام بعملية تحليل موجهة للإطارات ومسؤولي

محافظ حسابات، جبائي، محاسب.

الكلمات المفتاحية:

المخطط الوطني، النظام المحاسبي المالي الجديد، النظام الجبائي، النظام المحاسبي.

الإصلاح المحاسبي

Résumé

This study aims to showing The impact of accounting reform on the accounting and billing system in economic institutions, After the transfer of Algeria from the national plan to the financial accounting system, where the latter brings the accounting practices closer, As part of the comprehensive economic reforms as Algeria has reformed its accounting system in line with the international changes taking place, This was adopted through the application of the new financial accounting system, which derives its principles and philosophy from international accounting standards, The fact that the fiscal and accounting system practices constitute a significant role of and effective a not in the institutions through their performance, the transition from the previous accounting scheme to the new financial accounting system will result in inevitably difficulties and the effects of Ata trauma its accounting system and fiscal economic institutions.

Therefore, the study aims at conducting a questionnaire distribution, conducting a tire-oriented analysis process , My father, Accountant.

Keywords:

The national plan, The new financial accounting system, The tax system, Accounting System Accounting Reform